مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٩٨

الثلاثاء، ٢٠ آب/اغسطس ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر واسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيدة أورسولا مولر مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ينضم السيد غريفيث إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من عمان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): ذكرت منذ شهر لمجلس الأمن أننا نواجه لحظة حاسمة في مآل النزاع في اليمن (انظر S/PV.8578). والأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين زادت على الأغلب من أهمية هذه اللحظة. فكما رأينا في عدن وأبين، تثار المشاكل المتعلقة بمستقبل اليمن بتوكيد أشد من ذي قبل. فقد أصبح تقسيم اليمن تهديدًا أقوى وأكثر إلحاحًا، وهو ما يجعل جهودنا في عملية السلام اليمنية بالطبع أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. فلا وقت لنضيعه. لقد أصبحت المخاطر كبيرة للغاية على مستقبل اليمن والشعب اليمني وحقيقة للمنطقة برمتها.

وأتذكر بوضوح أن أحد كبار القادة اليمنيين قال لي قبل أشهر:

> ”إنّ ما نريده – بل كل ما نريده – عودة الكياسة إلى حياتنا، لإعادة اليمن إلى النسيج الإجتماعي الذي رعى شعبه لقرون“.

وقد كان على حق. فالمأساة الفورية للقتل والإصابات والمرض والجوع تتزامن مع سياق تدمير الدولة والمجتمع. والحرب الأهلية لعنة على الشعب. إنّ النزاع يدور في الشوارع والريف حيث يعيش المدنيون، وقد تبدلت حياتهم وتَلفت ودُمّرت. وهذا أحيانًا يمتد إلى جيل حيث أن الوقت اللازم لإعادة إحياء هذا المجتمع، وهو أمر أساسي لبلد حي، ليس شيئا يسيراً.

واليمن لا يمكنه الانتظار. وقد أتيحت لي فرصة منذ الإحاطة السابقة للقاء ممثلي الأحزاب اليمنية والمجتمع الدولي، وأكدت الأطراف لي رغبتها القوية في التوصل إلى حل سياسي. وأعتقد أنّهم والمجتمع الدولي يشاطروني إحساسي بضرورة المُضي قُدمًا على عجل في المناقشات بشأن حل لإنهاء النزاع وإستئناف عملية الانتقال السياسي.

وهذا الشعور بالإلحاح يتناقض بشكل مؤلم مع جهودنا حتى الآن لحل النزاع. فكل خطوة ناقشناها في قاعة مجلس الأمن على مدى الأشهر الكثيرة الماضية هي خطوة تم التوصل إليها بعد الكفاح والتفاوض والتأكيد والتأخير. فلا شئ يتحقق بسهولة في اليمن. فعلى سبيل المثال، عندما توليت مهامي في أوائل عام ٢٠١٨، تلقيت تأكيدات واضحة بأن افتتاح مطار صنعاء كان وشيكًا. لكننا ما زلنا ننتظر. وحتى الرحلات الجوية الإنسانية التي تفاوضت بشأنها بصعوبة على مدى عدة أشهر زميلتي ليز غراندي ومنظمة الصحة العالمية لم تبدأ بعد. وقد أظهر اتفاق ستوكهولم، وهو تدبير لبناء الثقة له غرض إنساني بحت، مدى هشاشة تلك الاتفاقات عندما يتزعزع الالتزام بإيجاد حل سلمي. إن قائمة الإحباطات طويلة، ويجب ألا تزداد طولا.

وقبل أن أنتقل إلى الوضع على الخطوط الأمامية وفي عدن، أودّ تقديم بعض المعلومات المستكملة بشأن تنفيذ اتفاقية استكهولم والتطورات الأخرى في اليمن. يتمثّل جوهر اتفاق الحديدة في وقف إطلاق النار على مستوى المحافظة والضرورة الإنسانية المتمثلة في الحفاظ على تدفق المساعدات المنقذة للحياة عبر الموانئ الثلاثة. وحتى هذا اليوم، وبعد ثمانية أشهر، لم تحدث أي عمليات عسكرية واسعة النطاق في مدينة الحديدة أو المناطق المحيطة بها، وقد حدث انخفاض مستمر في العنف، كما لاحظنا في مجلس الأمن. والمساعدات تواصل التدفق من خلال الموانئ، وهذا في حد ذاته إنجاز كبير يصب في مصلحة المدنيين في الحديدة بالدرجة الأولى، بل والذين يعيشون في أماكن أخرى في اليمن، ممن يعتمدون على خط المساعدات الإنساني ذلك.

وسيكون تنفيذ الأجزاء المتبقية من اتفاق الحديدة خطوة مهمة على الطريق نحو استئناف تلك العملية السياسية التي أشرت إليها للتو. وقد أثلج صدري التواصل المستمر مع الطرفين والتزامهما بآلية معززة لوقف إطلاق النار تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وهو اتفاق نوقش في لجنة تنسيق إعادة الانتشار تحت إشراف البعثة. ونُواصل، أنا وزملائي في بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاقية الحديدة، جهودنا لدفع عملية إعادة نشر القوات وإنشاء وتفعيل آلية مراقبة ثلاثية. وقدمنا منذ الإحاطة السابقة اقتراحا إلى الطرفين لإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق الحديدة. وأتوقع ردًا رسميًا نهائيًا منهما بحلول ٢٥ آب/أغسطس؛ وأنا واثق من أنه سيصدر قريبا. حيث يتضح من مناقشاتي مع الطرفين أنهما يدرسان الاقتراح بعناية فائقة.

وأود أن أضيف أنّ اتفاق الحديدة لم يكن له غرض سوى أن يكون تدبيرا مؤقتا لتفادي المزيد من النزاع. ولسد فجوة إنسانية. ولم يصمم، كما يظن البعض، ليُشكّل سابقة لمعالجة المسائل الأساسية للنزاع، وأهمها بالطبع مسألة السيادة. والآن، بعد عدة أشهر من المفاوضات، يدرك كل من الطرفين تمامًا ما يمكن للطرف الآخر قبوله، وآمل بناءً على تلك المعرفة أن يكون ردهما على بحلول بداية الأسبوع القادم بنّاء وعمليا بشأن سبل المُضي قُدماً.

ويشجعني توصُّلنا إلى اتفاق الآن – وأعتقد أن زميلتي أورسولا ستشير أيضًا إلى ذلك، وآمل ألا يكون هناك تكرار لهذه النقطة في إحاطتينا، فيما يعلق بتسهيل وصول بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المقرر نشرها، وأظن ذلك في ٢٧ آب/أغسطس، لتقييم ناقلة النفط ”صافر“، السفينة المتداعية بالقرب من ميناء رأس عيسى مع شحنتها من النفط. إنّ مُهمة التقييم، برعاية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تكتسي أهمية بالغة للتخفيف من مخاطر العواقب البيئية الشديدة على طول شاطئ البحر الأحمر اليمني، كما ناقشنا في هذه القاعة.

وتستمر المفاوضات بشأن تنفيذ عمليات تبادل الأسرى والمحتجزين. إنها لفتة إنسانية بحتة دعت إليها مجموعات المجتمع المدني، ولا سيما الجماعات النسائية، علناً وسراً. وقد جلس الطرفان لعدة أيام في استوكهولم وعقدا مناقشات فنية مفصلة هنا في عمان خلال الأشهر اللاحقة. إنّ الوتيرة البطيئة لهذه المفاوضات تطيل معاناة الأسرى وأسرهم. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نتمكن من معالجة شواغل الطرفين ضمن الاقتراح الذي طرحتُه على الطاولة أمامهما، والذي أشرتُ إليه من قبل. ويحدوني الأمل في أن يقبل الطرفان هذا الاقتراح.

يساورني شعور بالإحباط، مثلي في ذلك مثل الجميع، لأن التقدم لا يجري في الحديدة بصورة أسرع، ولأنني لست بقادر على أن أعلن عن المزيد من التطورات المهمة بشأن الاتفاق، ولأنه لم يتم أي تنفيذ ملموس للاتفاقات المتعلقة بتعز أو بتبادل الأسرى والمحتجزين، الأمر الذي أشرت إليه للتو. يشكل اتفاق ستوكهولم معلما رئيسيا في عملية السلام في اليمن، كما ستكون

له فائدة كبيرة للأطراف وللشعب اليمني إذا نفذ بالكامل. لكن من الواضح أيضا أنه يجب علينا ألا نسمح لتنفيذه بأن يطغى على ضرورة ملحة أوسع نطاقا وهي إنهاء النزاع؛ وفي الواقع، مرة أخرى، لا يمكن لليمن الانتظار.

لقد استمرت العمليات العسكرية في عدة محافظات، بما في ذلك صنعاء وصعدة وتعز والجوف والبيضة وحجة والضالع وكذلك على حدود اليمن مع المملكة العربية السعودية. وتأثير العمليات العسكرية المستمر على المدنيين مروع، وهو ما أثق بأننا سنستمع إليه من زميلي، بما في ذلك الهجوم على سوق في صعدة في أواخر تموز/يوليه، وأدين أنا أيضا، بطبيعة الحال، استمرار الهجمات التي يشنها أنصار الله وتستهدف الهياكل الأساسية المدنية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك توسيع نطاق ذلك الاستهداف مؤخرا ليشمل المرافق المدنية في الجزء الشرقي من البلد.

ولا مفر من ألا تؤدي التهديدات المتزايدة للحياة المدنية، والمزيد من الأحداث من هذا القبيل، وأعمال الاستفزاز العسكري إلا إلى تعميق الهوة بين الأطراف، وزيادة تأثير النزاع بما يتجاوز حدود اليمن، وإرجاء الاهتمام الذي نعتقد جميعا أنه ضروري للجهود الرامية إلى إيجاد حل للنزاع.

وأنتقل الآن إلى الأحداث التي وقعت في عدن وأبين. تبين لنا هذه الأحداث مدى تعقيد وتقلب التحدي الذي نواجهه في تحقيق السلام، وما يترتب على ذلك من أخطار إن لم يحالفنا النجاح. ومن المؤكد أنه لا يمكننا التقليل من المخاطر التي تشكلها هذه الأحداث على مستقبل اليمن.

ففي ٧ آب/أغسطس، عقب الهجمات التي وقعت في عدن قبل ذلك ببضعة أيام، اندلعت اشتباكات بين ألوية الحماية الرئاسية والقوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي. وفي وقت لاحق، سيطر المجلس الانتقالي الجنوبي على المعسكرات الحربية وحاصر المؤسسات الحكومية الرئيسية في عدن بالقوة. وفي الليلة الماضية اتخذت القوات المرتبطة بالمجلس الانتقالي الجنوبي أيضا خطوات إضافية لزيادة سيطرتها العسكرية في محافظة أبين المجاورة. وأدى العنف إلى مقتل العشرات من المدنيين وجرح مئات آخرين. وأشعر بالجزع إزاء هذا العنف، وأثق بأن أعضاء مجلس الأمن سيساورهم نفس الشعور. وأدين جهود المجلس الانتقالي الجنوبي غير المقبولة للسيطرة على مؤسسات الدولة بالقوة.

كما أشجب مضايقة اليمنيين في عدن الذين تعود أصولهم إلى المنطقة الشمالية، وهو ما سبق هذه الأحداث الأخيرة، وذلك من خلال العنف البدني، والتشريد القسري، والحرمان من حرية التنقل، بما في ذلك استهداف المسؤولين الحكوميين والجهات الداعمة لهم.

وبعبارة صريحة، إن استمرار هذا الوضع الحالي أمر غير مقبول ببساطة. فمن شبه المؤكد أن سير عمل مؤسسات الدولة سيزداد توقفا، وستصبح الحياة اليومية للسكان أكثر مشقة مما عليه الحال بالفعل. وهناك فعلا خطر جسيم وماثل بإلحاق مزيد من الضرر بالنسيج الاجتماعي لليمن، وامتداد العنف إلى المحافظات الجنوبية. وفي هذا الوقت، من الصعب بصراحة معرفة ما ستقودنا إليه هذه الأحداث

وأود أن أعرب عن امتناني لجميع تلك الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الأعضاء في المجلس، التي دعت إلى ضبط النفس والحوار. وأرحب على وجه الخصوص، بالجهود التي يبذلها التحالف من أجل استعادة الهدوء، وبالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية خاصة، لعقد حوار في جدة لمناقشة الحالة وتسوية الصعوبات.

وأعتقد أن من الضروري أن يعقد هذا الاجتماع في المستقبل القريب جدا، وذلك للحيلولة دون المزيد من تدهور أمن وسلامة مواطني اليمن في الجنوب وضمان استمرارية الحوكمة، وتوفير الأمن والخدمات الأساسية في عدن، وغير ذلك من المجالات الأخرى ذات الصلة، في إطار السلطة الحصرية للدولة.

وفي هذا السياق، ومع أخذ هذه الأحداث في الاعتبار، يجب علينا أيضا أن نكون على وعي بخطر تجدد أنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة. ويذكر المجلس أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد سيطر على العاصمتين أبين وحضرموت لفترات طويلة من الزمن في السنوات الأخيرة. وخلال الشهر الماضي وحده، شهدنا هجمات شنها تنظيم القاعدة وما يسمى بالدولة الإسلامية في محافظات عدن وأبين والبيضة. ويكاد يكون من المؤكد أن زيادة تجزؤ الوضع الأمني في عدن ومناطق أخرى ستتيح توسع تلك الأنشطة واكتسابها للزخم مرة أخرى، كما رأينا من قبل، مع ما لهذا من آثار رهيبة على السكان المدنيين وعلى آفاق الاستقرار مستقبلا في هذا المكان الاستراتيجي الرئيسي.

تتغير الحالة على أرض الواقع بسرعة كبيرة. وعلينا أن نغتنم أي فرص للتقدم، ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالحوار الشامل لتسوية الخلافات ومعالجة الشواغل المشروعة لجميع اليمنيين، بما في ذلك الجماعات الجنوبية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني.

وتذكرنا الأحداث الأخيرة بأن الأسئلة المتعلقة بمستقبل اليمن على المدى الطويل لا تزال دون حل. وأعتقد أن هذه لا يمكن حلها إلا من خلال الوسائل السياسية السلمية. ولهذا السبب كنت دائما أتحدث مع العديد من الجماعات من المحافظات الجنوبية وكذلك في أماكن أخرى في اليمن، ودعوت منذ فترة طويلة إلى إدراجها في عملية السلام. وهناك طائفة من الآراء التي يتعين أخذها في الاعتبار في أي حوار بشأن مستقبل اليمن، ونحن بحاجة إلى مساعدة جميع مواطنيه للتأكد من أن المستقبل ينطوي على الاستقرار والأمن. ولهذا أهمية حيوية بالنسبة للجهود الرامية إلى إنهاء الصراع وضمان استئناف عملية الانتقال السياسي التي انقطعت في السنوات الأخيرة.

ويحدوني الأمل في أن تتبين جميع الأطراف اليمنية المعنية من جميع أنحاء البلد أن الأحداث التي وقعت في عدن دليل واضح على أن الصراع الحالي يجب أن ينتهي بسرعة وبصورة سلمية وبطريقة تلبي احتياجات اليمنيين في جميع أنحاء البلد. وسيكون تنفيذ اتفاق ستوكهولم مهما من الناحية السياسية، وكانت له فائدة ملموسة على أرض الواقع، بيد أن من المؤكد أنه لا يمكن أن يكون شرطا مسبقا لتحقيق السلام في جميع أنحاء اليمن. فكل يوم إضافي لهذا الصراع يزيد من المأساة والبؤس؛ ولا يمكن لأي بلد أن يتحمل هذه الضغوط، وضغوط الصراع الداخلي إلى أجل غير مسمى.

وأخيرا، لا يمكن لليمن الانتظار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): أظهرت أحداث اليمن خلال الأسابيع القليلة الماضية، مرة أخرى، مدى تقلب هذه الحرب المدمرة. ويتجلى أثرها بأشد الوضوح في ما يكابده الملايين من المدنيين من معاناة وظلم. ومنذ شهور وحتى الآن دعونا إلى إحراز تقدم في خمس أولويات رئيسية للتخفيف من المعاناة في اليمن. وأيد مجلس الأمن تلك الأولويات في قراره ٢٤٥١ (٢٠١٨).

وأود أن أستعرض موقف هذه الأولويات الخمس اليوم، وعلى وجه التحديد: أولا، احترام القانون الإنساني الدولي؛ وثانياً، إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق؛ وثالثاً، توفير المزيد من التمويل لخطة استجابة الأمم المتحدة. ورابعا، الاقتصاد؛ وخامسا، الحاجة الملحة إلى السلام.

أولاً، فيما يتعلق باحترام القانون الدولي الإنساني، للأسف، لا يزال لسير الأعمال العدائية في اليمن عواقب وخيمة على

المدنيين والبنية التحتية المدنية. وكما سمعنا، أدى القتال الذي جرى في وقت سابق من هذا الشهر في عدن، بين القوات الحكومية والقوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، إلى مقتل أو إصابة ٣٠٠ شخص، بينهم مدنيون. وحوصر السكان في منازلهم لعدة أيام، بينما اندلعت الاشتباكات، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة، في أحياء مكتظة بالسكان. وتعرضت المنازل للضرر أو التدمير، وأصيبت أنابيب شبكة المياه الرئيسية بأضرار، مما أدى إلى الحد من وصول إمدادات المياه مؤقتا إلى ٢٠٠ ٠٠٠ شخص.

ومنذ ذلك الحين، خفت حدة العنف في عدن، على الرغم من استمرار التوتر، لكنّ القتال العنيف مستمر في أماكن أخرى، بما في ذلك في أبين الليلة الماضية. وفي الأسبوع الماضي، أدت الغارات على منزل إحدى العائلات في محافظة حجة إلى مقتل ١٢ مدنياً، من بينهم ستة أطفال؛ وأصيب ١٦ شخصا آخر بجروح. وقبل ذلك بأسبوع، أدى هجوم على سوق في صعدة إلى مقتل أو إصابة ٤٠ شخصاً أثناء تسوقهم للغذاء والضروريات الأخرى. وكان من بين الضحايا ثمانية عشر طفلاً.

وصور تلك الحوادث وحوادث مماثلة لا توجد إلا في الكوابيس. وثمة حاجة ملحة إلى وقف التصعيد في جميع أنحاء اليمن، ومن الأفضل أن يجري ذلك من خلال وقف لإطلاق النار على مستوى البلد من شأنه أن ينهي كل أعمال العنف.

لكن سواء جرى وقف إطلاق النار أم لا، يجب على جميع الأطراف التقيد بالقانون الدولي الإنساني. ويجب اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وتشمل هذه الخطوات التحقق من الأهداف، واتخاذ الاحتياطات اللازمة في اختيار الأسلحة، وإلغاء أي هجوم إذا كان يتوقع أن يلحق أضرارا غير متناسبة بالمدنيين.

و تتعلق النقطة الثانية بإيصال المساعدات الإنسانية. وأود أن أبدأ بالأخبار السارة. فبعد أشهر من النقاش، وقع برنامج الأغذية العالمي والسلطات التابعة لحركة أنصار الله على اتفاقية تتضمن إجراءات تقنية مفصلة لحماية المعونة الغذائية من تحويل وجهتها. كما ستعزز الاتفاقية الأساليب المستخدمة لتحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الغذائية. وبفعل التأخير في وضع الصيغة النهائية للاتفاق، اضطر برنامج الأغذية العالمي، كملاذ أخير، إلى تعليق المساعدات الغذائية المقدمة إلى ٨٥٠ ٠٠٠ شخص في مدينة صنعاء قبل شهرين. ويجري استئناف التوزيع الآن.

وكما ذكر المبعوث الخاص، فإن السلطات التابعة لحركة أنصار الله وافقت أيضا على الخطط المتعلقة بقيام الأمم المتحدة بتقييم ناقلة النفط ”صافر“. فبعد مرور سنوات دون صيانة الناقلة، فإن هيكلها على وشك التصدع. وهي تخزن ما يقدر بـ ١,١ مليون برميل من النفط، وسيتسبب التسرب في كارثة إنسانية وبيئية كبيرة. ووصل فريق التقييم التابع للأمم المتحدة إلى جيبوتي اليوم، ومن المقرر أن يسافر إلى موقع الناقلة في الأسبوع المقبل. ويكتسي التعاون والدعم من جميع الجهات صاحبة المصلحة أهمية في هذا العمل.

ولئن كنا نرحب بهذه الخطوات إلى الأمام، يجب علينا أن نؤكد أيضا على أن العديد من المشاكل لم تحل بعد. فالوكالات الإنسانية لا تزال تواجه قيودا صارمة. وفي الشمال، فرضت السلطات التابعة لحركة أنصار الله أكثر من ٥٠ توجيها رسميا وعشرات التوجيهات غير الرسمية في الأشهر الأخيرة. وتتداخل هذه التوجيهات في بعض الأحيان أو تتعارض مع بعضها البعض. ومما يزيد من تعقدها استمرار سيل التغييرات غير الرسمية والسياسات الجديدة. ويوجد حاليا أكثر من ١٠٠ مشروع إنساني تنتظر موافقة السلطات التابعة لحركة أنصار الله في الشمال.

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، فإن القواعد الرسمية أقل صرامة، ولكن تتواصل التأخيرات في بدء عمل المشاريع

الإنسانية. وأود أن أورد مثالا محددا. يوجد لدى الصندوق الإنساني لليمن ذي المانحين المتعددين ٣٩ مشروعا تنتظر الموافقة حاليا. وهذه المشاريع جاهزة لمساعدة ٢,٥ مليون شخص في جميع أنحاء البلد من خلال برامج مكافحة الكوليرا وتوفير الأغذية والتغذية وخدمات الحماية في حالات الطوارئ. واثنان وثلاثون مشروعا من المشاريع الـ ٣٩ عالقة مع السلطات التابعة لحركة أنصار الله في الشمال، في حين أن البقية تنتظر موافقة حكومة اليمن. وفي المتوسط، تتأخر لأكثر من ٩٠ يوما.

ومن الصعب فهم سبب ضرورة هذه التأخيرات المطولة في ظل حالة الطوارئ الشديدة. ويقتضي القانون الدولي الإنساني من جميع الأطراف اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين.

وإلى جانب العقبات البيروقراطية، لا تزال الوكالات أيضا تواجه القيود المفروضة على التنقل، والتدخل في شؤونها، ومضايقتها، فضلا عن انعدام الأمن.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الأمم المتحدة وشركاءها باقون هناك ويقومون بعملهم. ومع ارتفاع حدة التوتر في عدن في أوائل آب/أغسطس، قامت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، بالتعاون مع السلطات الصحية بتطعيم قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ شخص ضد الكوليرا. وعندما اندلعت الاشتباكات في الأسبوع التالي، بقي أكثر من ٣٠٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة في عدن، وسيبقون هناك. ووصلت أمس إلى عدن رحلة جوية عادية من رحلات الأمم المتحدة، تُقِل عددا إضافيا من العاملين في المجال الإنساني.

ويظل اليمن أكبر عملية إنسانية في العالم، حيث يتم توفير الغذاء والمياه والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات في جميع أنحاء البلد. وتساعد الوكالات الإنسانية العاملة من خلال خطة استجابة الأمم المتحدة ١٢ مليون شخص في المتوسط كل شهر. ولكنّ الكثير من هذه الأنشطة على وشك التوقف.

ويقودني هذا الأمر إلى نقطتي الثانية، وهي تمويل عملية المعونة. ومنذ الإحاطة المقدمة الشهر الماضي (انظر S/PV.8578)، لم تكن هناك زيادة كبيرة في التمويل لخطة الاستجابة لعام ٢٠١٩. إذ لم تستوف سوى ٣٤ في المائة من متطلبات الخطة. وفي هذا الوقت من العام الماضي، كانت خطة الاستجابة الإنسانية ممولة بنسبة ٦٥ في المائة بفضل التبرعات السخية من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فضلا عن العديد من الجهات المانحة الأخرى. وأنقذ ذلك التمويل حياة الملايين من الأشخاص. ومنذ مؤتمر إعلان التبرعات قبل ستة أشهر، فإن جميع الجهات المانحة تقريبا سددت معظم أو جميع تعهداتها في عام ٢٠١٩. ودفع البعض أكثر من ذلك. بيد أن أكبر الجهات المانحة، جيران اليمن في التحالف، لم تدفع حتى الآن سوى حصة متواضعة مما وعدت به.

ويجري الآن إغلاق البرامج الأساسية. واستمع المجلس في الشهر الماضي عن إلغاء حملات التطعيم، ولوازم المرافق الصحية وبرامج الوقاية من الكوليرا. وغدت التخفيضات الآن أكبر بكثير. وفي الأيام القليلة القادمة، ستتوقف برامج المياه والصرف الصحي في أربع محافظات، مما يعرض ٣٠٠ ٠٠٠ نازح لخطر شديد بالإصابة بالكوليرا. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، ستتوقف أيضا هذه البرامج التي يستفيد منها مليون شخص أيضا. وفي أيلول/سبتمبر، سنضطر لإغلاق برامج منقذة للحياة يستفيد منها ٢,٥ مليون طفل يعانون من سوء التغذية. والنتيجة المباشرة هي تعرض أكثر من ٢٣ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد لخطر الوفاة – وهم أطفال يمكن أن تنقذ حياتهم بخلاف ذلك.

وهذه مأساة لأننا نعلم أنه بتوفر الموارد الكافية يمكننا إنقاذ ملايين الأرواح والتقليل من معاناة السكان. ونحن نعلم أن بوسعنا دحر الكوليرا لأننا دحرناه في العام الماضي. إن الحملة الذكية والشديدة الفعالية لمكافحة الكوليرا شهدت انخفاضا في

حالات الإصابة الجديدة من مليون حالة في عام ٢٠١٧ إلى ٣٨٠ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠١٨. ولكن حالات الإصابة الجديدة تجاوزت نصف مليون حالة هذا العام. كما سجلنا وقوع أكثر من ٨٠٠ حالة وفاة، ويمثل هذا أكثر من خمسة أضعاف ما شهدناه في الفترة نفسها من العام الماضي.

نحن نعلم أيضًا أنه يمكننا منع المجاعة، لأننا نقوم بذلك الآن. فقد توصل تقييم جديد إلى أن خطر المجاعة، رغم أنه لا يزال شديداً للغاية، قد يتراجع في بعض الأماكن. ويأتي ذلك بعد مضاعفة المساعدات الغذائية في المناطق التي تعاني من أسوأ حالات الجوع وتوسيع نطاق البرامج الأخرى. وفي غياب التمويل سينتكس هذا التقدم الأولي وستزداد خطورة المجاعة مرة أخرى.

ونحن نعلم أيضًا أن الأمم المتحدة وشركاءنا هم في وضع فريد لتحقيق نتائج إيجابية. إن برامجنا تصل إلى جميع مقاطعات اليمن البالغ عددها ٣٣٣ مقاطعة. ويُمَكننا حضورنا وعلاقاتنا على مستوى الدولة من مساعدة الناس في جميع المواقع بما يتلاءم تماما مع احتياجاتهم.

وتؤكد المراقبة المستقلة التي تقوم بها أطراف ثالثة أن الغالبية العظمى من مساعداتنا تذهب إلى وجهاتها المفترضة. وعندما تكون هناك مخاوف فإننا نتخذ إجراءات. وقد شهد المجلس هذا في شهر حزيران/يونيه عندما قام برنامج الأغذية العالمي بتعليق المساعدات الغذائية في صنعاء بسبب شواغل تتعلق بتحويلها، وهو ما تمت الآن معالجته. وتحافظ فرادى الوكالات أيضًا على ضوابط داخلية صارمة. فقد أجرت وكالات الأمم المتحدة ثماني عمليات للتدقيق الداخلي هذا العام، ومن المزمع إجراء ثلاث عمليات أخرى.

النقطة الرابعة هي الاقتصاد – وهو أحد المحركات الرئيسية للاحتياجات الإنسانية، ويزداد سوءا. فالعملة اليمنية تفقد قيمتها مرة أخرى، حيث هبطت إلى ٦٠٠ ريال يمني للدولار، مقابل ٢١٥ ريالاً قبل الأزمة. ويتنبأ تقرير صدر مؤخراً عن صندوق النقد الدولي بمزيد من الانخفاض، حيث تصل معدلات التضخم إلى ٤٥ في المائة. وهذا يعني أن الأسعار التي يدفعها اليمنيون العاديون عن المواد الغذائية والوقود وغيرها من الضروريات – التي يتعين استيرادها كلها تقريبًا – ستستمر في الارتفاع. وكثير من الناس لا يطيقون بالفعل الأسعار الحالية.

في الماضي، كانت عمليات ضخ كبيرة من العملات الأجنبية عبر البنك المركزي اليمني قد حققت استقراراً لسعر الصرف. ونأمل أن يقدم شركاء اليمن هذا الدعم مرة أخرى. وفي الوقت نفسه، نفهم أن الحكومة تدرس وضع لوائح جديدة بشأن واردات الوقود التجارية. إن الوقود ضروري لتشغيل المولدات الكهربائية وتوزيع المواد الغذائية على الأسواق والقيام بالعديد من الأنشطة الأخرى. وتوافره هو أيضا أحد المحددات الرئيسية لأسعار المواد الغذائية والمياه وغيرها من الضروريات. إن استخدام أية آلية لتنظيم تلك الواردات يهدد بتدهور الوضع الإنساني.

أما النقطة الأخيرة فهي السلام. فلا يمكن حل الأزمة الإنسانية الضخمة في البلاد إلا من خلال حل سياسي في اليمن. وقد أقر المجلس بهذه الصلة الهامة في القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨). ونحن ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى دعم جهود المبعوث الخاص لإنهاء الصراع بأسرع ما يمكن. السلام مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مولر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية أود أن أتقدم بالشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن السيد مارتن غريفيث،

ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية السيدة أورسولا مولر على إحاطتها التي تقدمت بها قبل قليل.

وسأتناول في كلمتي موضوعين، وهما التطورات السياسية والأمنية والتطورات على الصعيد الإنساني.

بالنسبة للتطورات السياسية والأمنية، مرت ثمانية أشهر على دخول اتفاق استكهولم حيز النفاذ، واستمر خلالها طابع الجمود وعدم إحراز أي تقدم ملموس، وبصورة ابتعدت عن مضامين وتطلعات مخرجات مجلس الأمن فيما يتصل بالدفع قدماً لتعزيز الحل السياسي القائم على الحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة من خلال اعتماده وبالإجماع القرارات ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩) و ٢٤٨١ (٢٠١٩)، ولعدة بيانات صحفية أكدت على ضرورة التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق، حيث لم يشهد اتفاق استكهولم رغم مرور تلك المدة أية إجراءات بناءة تقود إلى تحقيق المقاصد المرجوة منه. فشواهد الحصار على تعز ما زالت حاضرة منذ قبل أربع سنوات، وبصورة لم نشهد معها أي إجراءات ملموسة نحو تحقيق، وحتى البدء في، تنفيذ تفاهمات تعز، إضافة إلى الجمود المتواصل في تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين.

وما زال اتفاق الحديدة يكابد للوصول إلى نقطة البداية والخروج من المربع الأول للتنفيذ، ولن يتم له ذلك إلا من خلال احترام التفاهمات والاتفاقات التي تم التوصل إليها عبر لجنة التنسيق، وتلك الخاصة بمفهوم العمليات.

وبناء على ذلك نرحب بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص في هذا الصدد وبتقدمه بمقترحات لكسر حالة الجمود المصاحب لعناصر اتفاق استكهولم، مؤكدين في ذات الوقت على ضرورة أن ترتكز تلك الجهود على تفاهمات تضمن ممارسة الحكومة اليمنية لكامل سيادتها على أراضيها.

نجدد موقفنا الثابت بأنه لا حل عسكري للأزمة في اليمن. ونؤكد على ما ذكره المبعوث قبل قليل وهو ضرورة خفض وتيرة التصعيد العسكري. ونجدد موقفنا بأن الأهمية القصوى تكمن في التنفيذ الكامل والملموس لجميع عناصر اتفاق استكهولم الثلاثة، ذلك باعتبارها المسار الأمثل الذي يمهد للأرضية الملائمة نحو استئناف الجولة القادمة من المشاورات التي ستركز على الجوانب ذات الطابع الشامل لإنهاء الأزمة.

وعلى صعيد متصل بالتطورات الأمنية، تدين دولة الكويت، وبأشد العبارات، استمرار ومواصلة الاعتداءات التي تتعرض لها المنشآت المدنية والحيوية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، والتي كان آخرها استهداف حقل الشيبة النفطي، مؤكدين على دعمنا الكامل للمملكة ولكافة التدابير التي تتخذها لحفظ أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها. ونشدد هنا على أن استمرار وتصعيد الاعتداءات من قبل جماعة الحوثي على الأراضي السعودية هو انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي وتهديد صريح ومباشر للأمن والاستقرار الإقليميين، ومدعاة حقيقية لتفعيل تدابير حظر الأسلحة الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفيما يتصل بالتطورات الأخيرة في مدينة عدن، نود أن نعرب عن قلقنا من تلك الأحداث ونتطلع إلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في استضافة مباحثات في مدينة جدة بين الحكومة اليمنية وممثلين عن المجلس الانتقالي الجنوبي، نأمل أن تفضي في محصلتها النهائية إلى عودة الأمن والاستقرار إلى عدن، بما يحافظ على وحدة اليمن وسيادته.

وبالنسبة للأوضاع الإنسانية، ما زالت الآثار الإنسانية الصعبة تلقي بظلالها على مشهد الأزمة، خاصة مع تنامي التحديات المحدقة والمتمثلة بنقص الأغذية وانتشار الأوبئة وتواصل إعاقة مسار المساعدات الإنسانية، وكان آخرها تعليق برنامج الأغذية العالمي لأنشطته في صنعاء لمدة قاربت الشهرين قبل أن يستأنفها منذ عدة أيام بعد القبول بشروطه الموضوعية بعدم انحراف المساعدات الإنسانية عن وجهتها الأساسية.

ونجدد مناشدتنا لجميع الأطراف بأهمية التعاون مع الوكالات الإنسانية والإغاثية، وبعدم فرض أية قيود أو وضع عراقيل على حركتها ومساراتها، وكذلك ضرورة ضمان سلامة العاملين فيها، الذين يستحقون منا كل تقدير وإشادة على جهودهم الدؤوبة في ضمان إيصال المساعدات لمستحقيها، رغم الظروف الصعبة التي يواجهونها.

وفي الختام، نجدد دعوتنا للأطراف اليمنية للتنفيذ الكامل لاتفاق استكهولم الخاص بمدينة الحديدة وموانئها الثلاثة، واتفاق تبادل الأسرى، وإعلان التفاهمات حول تعز، بما يؤدي إلى استكمال الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام نحو التوصل إلى حل سياسي مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها – وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، لإنهاء هذه الأزمة، بما يحافظ على استقلال اليمن وسيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، على إحاطته المفصلة.

إننا ممتنون أيضا للأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة أورسولا مولر على إحاطتها الشاملة والموجزة والواضحة على حد سواء.

وأود أن أبدأ بياني اليوم بالإعراب عن قلقنا العميق إزاء تصاعد الهجمات والاشتباكات في اليمن هذا الشهر أولاً في عدن وحتى وقت قريب في صنعاء. وتتسبب كل تلك الاشتباكات في قتل المدنيين وإلحاق الضرر بهم. ولا يؤدي تدمير البنية التحتية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات ومراكز التسوق كما رأينا، إلا إلى تفاقم الظروف المعيشية للمواطنين الذين يعانون من النزاع منذ اندلاعه قبل حوالي خمس سنوات.

وندعو جميع الأطراف المعنية في اليمن إلى عدم شن هجمات جديدة ومواصلة التسوية التي اقترحها المجلس والمبعوث الخاص للأمين العام طبقا لجميع القرارات وخاصة القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) واتفاق الحديدة من خلال اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لهذه الهجمات.

ويجب على الحكومة اليمنية وحركة الحوثيين مواصلة العمل على النهوض بأهداف اتفاق استكهولم. وفي هذا الصدد فإننا نرحب بالاجتماع الناجح الذي عقدته الأطراف في الشهر الماضي على متن سفينة تابعة للأمم المتحدة في البحر الأحمر بقيادة الفريق لوليسغارد وتم خلالها التوصل إلى اتفاق بشأن التفاصيل التشغيلية لعملية إعادة الانتشار بأكملها المتوخاة في محادثات ستوكهولم. ونأمل أن يتمكنوا بنفس الروح من معالجة الاتفاق بشأن قوات الأمن المحلية وكذلك مسألة الإيرادات والحوكمة. وبالمثل ينبغي تيسير تحقيق تقدم كبير بشأن الجوانب الأخرى للنتائج التي تم التوصل إليها في ستوكهولم على غرار تبادل الأسرى الأمر الذي من شأنه تعزيز الثقة بين الأطراف.

ويأسف وفد بلدنا للحالة الإنسانية الرهيبة التي ظل الشعب اليمني يعاني منها لفترة طويلة. ويتأثر المجتمع المدني بشكل متزايد لا سيما من الجوع. حيث يحتاج ثلاثة أرباع السكان اليمنيين إلى المساعدات الإنسانية بالنظر إلى أن البلاد تعاني من الحصار الذي حرم أكثر من ٢٢ مليون شخص من الحصول على الغذاء والدواء وغيرهما من المنتجات الأساسية لبقائهم على قيد الحياة.

وهناك ٢,٣ مليون شخص نزحوا من ديارهم، وخلال فترة أكثر من أربع سنوات قُتل أو جُرح ٠٠٠ ٦٥ مدني وفقاً لبيانات الأمم المتحدة. وتشير البيانات المهمة الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أنه نظرا للأحداث التي وقعت في عدن هذا الشهر فإن مستشفيات المدينة تعاني من صعوبات كبيرة وهي في حاجة ماسة إلى مواد أساسية.

لذلك نؤكد مجددا دعمنا الكامل للعاملين في المجال الإنساني وجهودهم التي يبذلونها في هذا السياق الصعب. ويجب حمايتهم

أيضا. إن الوصول التجاري والإنساني الذي يجب ضمانه يواجه عقبات جراء إغلاق نقاط الوصول الرئيسية وتحديات أخرى أغرقت البلد في الفوضى. ولهذا السبب فإننا نحث الأطراف على بذل قصارى جهدها لتيسير تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية وضمان اعتماد تدابير تحترم القانون الدولي الإنساني ي والقانون الدولي لحقوق الإنسان احتراماً كاملاً.

أخيراً وكما أكدنا مجددا في عدة مناسبات هنا في القاعة وبالتوافق مع الوفود الأخرى تعتقد جمهورية غينيا الاستوائية أن السبيل الوحيد لحل النزاع في اليمن هو من خلال الوسائل السياسية ونأمل أن يحظى ذلك دائما بالدعم الكامل للمبعوث الخاص مارتن غريفيث.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الإحاطة بشأن استعراض الحالة في اليمن. ونشيد بالسيد مارتن غريفيث والسيدة أورسولا مولر على إحاطتيهما الثاقبتين.

لا تزال كوت ديفوار على غرار المجتمع الدولي بأسره، يساورها قلق عميق إزاء خطر استمرار النزاع في اليمن مع ما يترتب عن ذلك من عواقب إنسانية مدمرة على السكان المدنيين. ويشكّل الجمود الذي تشهده العملية السياسية وكذلك القتال العنيف الدائر خلال الأيام الأخيرة في عدن وخاصة بالقرب من المطار الدولي تصعيدًا كبيراً في الموقف.

ويكشف افتتاح جبهات جديدة تُعمّق تجزئة النزاع اليمني، عن تعقيده ويؤكد الحاجة الملحة لإشراك جميع الأطراف في عملية السلام. علاوة على ذلك، فإن الهجمات على البنية التحتية السعودية والتي يدينها وفد بلدي بشدة، من المحتمل أن تقوض الأمن والاستقرار الإقليميين والإنجازات الواضحة لعملية السلام بما في ذلك وقف إطلاق النار.

وفي ضوء هذه الحالة المقلقة، تؤكد كوت ديفوار من جديد اقتناعها بعدم وجود حل عسكري للأزمة وتكرر دعوتها للتوصل إلى تسوية سياسية. وفي هذا الصدد يرحب بلدي بجهود القوات الإقليمية التي أدت إلى وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب المجلس الانتقالي الجنوبي من النقاط الرئيسية في عدن. وبالمثل، ترحب كوت ديفوار بعقد الاجتماع الثلاثي في طهران في ١٧ آب/أغسطس بمشاركة ممثلين إيرانيين وحركة الحوثيين ووفود من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا بهدف إيجاد حل للأزمتين السياسية والإنسانية.

وتعمل تلك المبادرة على تأكيد الحاجة إلى تعزيز الحوار البنّاء بين جميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق شامل وحل سياسي يتضمن بحكم الضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقات ستوكهولم المبرمة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي هذا السياق يبدو لنا أن التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة أمر ضروري.

ولذلك نحث جميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف التي لها تأثير على الفصائل المتحاربة على الامتثال لوقف إطلاق النار ومواصلة إعادة نشر القوات العسكرية من موانئ الحديدة والسليف ورأس عيسى تحت رعاية لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وفقًا للاتفاق بشأن تفاصيل مفهوم العمليات للمرحلتين الأولى والثانية من إعادة الانتشار.

وبالإضافة إلى ذلك تشجع كوت ديفوار النشر العاجل لقوات الأمن المحلية في تلك الموانئ من أجل ضمان الأمن وتعزيز الثقة وكذلك السماح للسكان بالاستفادة من إيرادات تلك الموانئ في بلد منهار، لا سيما من حيث حالته الاقتصادية المتدهورة للغاية. علاوة على ذلك يحث وفد بلدي الأطراف على الإسراع بالعملية المتعلقة بتبادل ٠٠٠ ١٥ أسير وتنفيذ مذكرة التفاهم بشأن مدينة تعز من أجل تيسير فتح ممرات إنسانية موثوقة.

وتظل الأزمة الإنسانية في اليمن، التي تعتبر الأسوأ في العا لم، مصدر قلق رئيسي لوفد بلدي. وأصبح اليمن الآن بعد عدة سنوات من النزاع دولة على وشك الانهيار التام. ووفقا لوكالات

الأمم المتحدة هناك ٢٤ مليون شخص تشملهم حالة الطوارئ الإنسانية و ١٠ ملايين في حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ناهيك عن ٣,٣ مليون مشرد داخلي. ويزيد استمرار العقبات المتعمدة وغير المقبولة التي تحول دون إيصال المعونة الغذائية، من تفاقم هذه الحالة المقلقة بالفعل.

لذلك يحث وفد بلدي جميع الأطراف اليمنية بشكل عاجل على الامتناع عن أي استخدام للمعونة الإنسانية والتلاعب بها، مما يشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي الإنساني والقرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). كما ندعوها إلى احترام الالتزام بحماية المدنيين ووضع حد لتجنيد الأطفال. وعلاوة على ذلك، يحث بلدي الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على مواصلة تمويلهم لدعم المساعدات الإنسانية الهادفة إلى إنقاذ الأرواح وتخفيف معاناة الشعب اليمني وتلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات الأكثر ضعفاً في أوقات النزاع.

وختاما، تؤكد كوت ديفوار مجددا دعمها للسيد مارتن غريفيث في جهوده الدؤوبة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع اليمني وحشد الموارد اللازمة للتصدي للآثار السلبية للأزمة الإنسانية. وتشجع كوت ديفوار بقوة أفرقة الرصد التابعة للجنة تنسيق إعادة الانتشار وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وبرنامج الأغذية العالمي في التزامها بتهيئة البيئة المواتية لتحقيق الحل المستدام والنهائي للأزمة في اليمن.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر أيضا للمبعوث الخاص غريفيث، والأمينة العامة المساعدة مولر على إحاطتيهما وعلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها أفرقتهما.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء اندلاع العنف والاشتباكات المميتة في عدن. فالعنف لا يخدم سوى مصالح أولئك الذين يسعون إلى إطالة أمد هذا النزاع على حساب الشعب اليمني ويؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي تعمل الأمم المتحدة وجهات أخرى جاهدة للتصدي لها. وندعو الأطراف إلى احترام سيادة القانون والالتزام بوقف إطلاق النار المتفق عليه والمشاركة بحسن نية في محادثات المصالحة التي اقترحتها المملكة العربية السعودية. فالحوار هو السبيل الوحيد لأن يصبح اليمن بلدا مستقرا موحدا وينعم بالرخاء. وبالتالي فإن تسوية النزاع بوجه عام وإنهاء العمل الذي بدأه مؤتمر الحوار الوطني هما السبيل الأمثل لتمكين اليمنيين من بناء مستقبلهم السياسي.

وبالإضافة إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار، فمن الضروري أن تواصل الأطراف احترام المؤسسات الحكومية بوصفها ركيزة للاستقرار الاقتصادي، مثل البنك المركزي اليمني في عدن، فضلا عن السماح بوصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى المدنيين المتأثرين بالاضطرابات. وندعو أيضا جميع الأطراف احترام السلامة الإقليمية لليمن.

ويسرُّنا أن نرى التوصل إلى حل ناجح للمفاوضات بين الحوثيين وبرنامج الأغذية العالمي يمكن من استئناف توزيع الأغذية عموما في مدينة صنعاء ويحول دون المزيد من تدهور الأمن الغذائي فيها. ومن الأهمية بمكان تمكين برنامج الأغذية العالمي وجميع المنظمات الإنسانية من العمل وتقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح دون تحويلها عن مسارها أو إفسادها. ونأمل، حرصا منا على اليمنيين المحتاجين إلى المعونة الغذائية، أن يعني توقيع الحوثيين على ذلك الاتفاق استمرار إيصالها طوال فترة الأزمة.

وفي حين أن المساعدة الإنسانية لن تحل النزاع، فهي ذات أهمية بالغة بالنسبة لملايين اليمنيين الذين تعتمد حياتهم عليها. ويؤكد توقف برامج المساعدة الإنسانية والحد منها هذا العام جراء ثغرات التمويل الكبيرة ضرورة الدعم المالي الفوري للاستجابة اليمنية. وما دامت الولايات المتحدة أحد أكبر المساهمين في الجهود الإنسانية في اليمن، فهي تدعو مرة أخرى جميع الجهات المانحة إلى زيادة مساعداتها في اليمن والوفاء فورا بالالتزامات المالية المتعهد بها في جنيف في شباط/فبراير.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة أورسولا مولر، على إحاطتيهما.

وتعرب جنوب أفريقيا عن دعمها للمبعوث الخاص للأمين العام وتثني على كل الجهود التي يبذلها لأجل التوصل إلى حل سلمي للوضع في اليمن.

ويود وفد بلدي أن يتناول نقطتين في بياننا اليوم: الوضع السياسي والحالة الإنسانية.

أولا، وفيما يتعلق بالوضع السياسي، فما زلنا نحث جميع الأطراف المتحاربة في اليمن إلى وقف القتال والتنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم. ونرى أنه لا يمكن حل الخلافات بين الأطراف عسكريا إن أردنا تحقيق السلام المستدام في اليمن.

وندعو في ذلك الصدد جميع الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها على النحو المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم. ويكتسي تنفيذها أهمية بالغة ما دامت تساعد في بناء الثقة بين الأطراف وتحسين فرص التوصل إلى اتفاق سياسي على نطاق أوسع. ونرحب بأي خطوات إيجابية اتخذتها الأطراف لحل النزاع حتى الآن، ما يساعد على التخفيف من حدة التوترات.

وتعتقد جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا بأنه يتعين على جميع الأطراف أن تلتزم بالعملية السياسية لأجل ضمان التوصل إلى حل طويل الأجل للأزمة في اليمن. وما زلنا نؤيد التوصل إلى تسوية سياسية متفاوض عليها وتشارك فيها جميع الأطراف في حوار شامل بقيادة يمنية لحل الخلافات والتصدي للشواغل المشروعة لجميع اليمنيين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتبعث التطورات الأخيرة في جنوب اليمن على الشعور بالقلق العميق. ونهيب بالجهات الفاعلة في المنطقة أن تواصل عملية البحث عن حل لهذه التطورات الجديدة بما يدعم العملية التي تتوسط فيها الأمم المتحدة فضلا عن اتفاق ستوكهولم. ونشعر بالارتياح للتطورات الإيجابية في المنطقة الهادفة إلى زيادة التعاون والعمل على تحقيق ذلك الهدف. وندعو أيضا جميع بلدان المنطقة إلى إعطاء الأولوية للحوار لحل أي خلافات سياسية يحتمل وجودها.

ثانيا، وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا تزال جنوب أفريقيا تشعر ببالغ القلق إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة في اليمن. فحتى الآن يواجه ما يزيد على ١٥ مليون شخص – نصف سكان اليمن – خطر المجاعة، ويتضرر من الكوليرا ١,١ مليون شخص، وأجبر ٣ ملايين شخص على الفرار من ديارهم وفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وكثيرا ما تواجه الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، العواقب الوخيمة للحرب. ولا اختلاف في ذلك في اليمن. وتعتبر هذه الأزمة الإنسانية الفادحة التي لم يسبق لها مثيل مؤشرا قويا على الخسائر البشرية الناجمة عن استمرار العمليات العسكرية والنزاع في اليمن. ويتطلب كلاهما التزاما فوريا بوقف إطلاق النار والسعي إلى حل تفاوضي سلمي وشامل للأزمة.

وتدعو جنوب أفريقيا أيضا جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونرحب بإعادة فتح مرفق توزيع المعونة التابع لبرنامج الأغذية العالمي بعد إغلاقه جزئيا في حزيران/يونيه. وما زلنا نأمل أن تظل قناة المعونة الحيوية مفتوحة وألا يساء استخدامها.

ولا يساعد استمرار العنف من قبل جميع الأطراف في هذا النزاع على اتخاذ تدابير لبناء السلام. ولكي يكون ذلك ممكنا، تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى وقف تصعيد القتال في أنحاء أخرى من البلد والالتزام بوقف عام لإطلاق النار بما يسمح بإجراء الحوار ومفاوضات سلمية شاملة.

وفي الختام، نود أن نؤكد مرة أخرى أن الحل المستدام الوحيد للنزاع يمكن في تسوية سياسية تفاوضية بقيادة يمنية وأن تكون شاملة ونزيهة وتعطي الأولوية لمصالح جميع مواطني اليمن ورفاههم.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة أورسولا مولر، على إحاطتيهما. وتؤيد الصين المبعوث الخاص في دفع العملية السياسية في اليمن وتعرب عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة في تحسين الحالة الإنسانية في البلد.

ويساورنا الشعور بالقلق العميق إزاء الاشتباكات الدموية الكبيرة التي حدثت مؤخرا في عدن، ونرحب بوقف التصعيد. وعقب تلك الاشتباكات أعرب المجتمع الدولي بأسره عن قلقه إزاء الوضع في عدن. وأصدر سفراء الصين وروسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في اليمن بيانا مشتركا على الفور أعربوا فيه عن قلقهم وحثوا إلى إجراء محادثات السلام.

ونأمل أن تعمل جميع الأطراف المعنية بما يحقق مصلحة اليمن وشعبه وأن تتوخى الحكمة وضبط النفس، فضلا عن حل خلافاتها عن طريق الحوار والمفاوضات واستعادة الاستقرار والحياة الطبيعية في اليمن في أقرب وقت ممكن.

فالحل السياسي هو المخرج الوحيد بالنسبة لليمن. ويجب على جميع الأطراف هناك حل المسائل بالوسائل السياسية استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها والوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني. وما دامت بلدان المنطقة تضطلع بدور هام في مسألة اليمن، فإن عليها تعزيز الحوار والتعاون مع الأمم المتحدة على تهيئة الظروف اللازمة لتمكين جميع الأطراف في اليمن من تخفيف حدة التوترات وتعزيز الحوار والثقة المتبادلة، علاوة على زيادة تفعيل العملية السياسية.

وينبغي أن يبقى مجلس الأمن متحدا وأن يدعم العملية السياسية في اليمن. واتفاق ستوكهولم خطوة هامة نحو إيجاد حل سياسي للمسألة اليمنية. ونأمل أن يتم تنفيذه بشكل جدي. وينبغي لجميع الأطراف في اليمن، في إطار وساطة الأمم المتحدة، مواصلة إجراء الحوار والمشاورات بشأن المسائل المعلقة، مثل قوات الأمن المحلية، وإيرادات الميناء، وما إلى ذلك. وينبغي للمبعوث الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، ولجنة تنسيق إعادة الانتشار، تعزيز التنسيق بغية الدفع من أجل التوصل إلى حل مبكر للمسائل ذات الصلة.

وتؤيد الصين الحفاظ على سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية. كما تؤيد دور الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة، وستؤدي دورا نشطا وبناء في تعزيز عملية التسوية السياسية للمسألة اليمنية.

إن الشعب اليمني هو من يعاني أشد المعاناة جراء الحرب في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف ما يقدمه من مساعدة إنسانية إلى اليمن. وتأمل الصين في أن تعزز البلدان المانحة تنسيقها مع الأمم المتحدة من أجل الوفاء بتعهداتها. وينبغي للأطراف المعنية كفالة وصول الإمدادات الإنسانية إلى جميع السكان والمناطق التي تحتاج إلى المساعدة. وقد قدمت الصين إلى اليمن شحنات متعددة من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الأغذية والأدوية، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، وهي على استعداد لمواصلة القيام بذلك بأقصى قدرتها. وتتوقع الصين سرعة استعادة السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في اليمن لتمكين الناس من عيش حياة طبيعية.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم. والشكر موصول للسيد مارتن غريفيث والسيدة أورسولا ميولر على إحاطتيهما المفيدتين.

ونود الإعراب عن دعمنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن في محاولة للحيلولة دون زيادة تصعيد النزاع، والشعور بالواجب الذي أبداه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذه الظروف الصعبة.

وتأسف بيرو لاستمرار العنف في اليمن وما تركه من أثر فريد في الأسابيع الأخيرة على جنوب البلد، في أعقاب الاشتباكات المبلغ عنها في عدن بين القوات الانفصالية والحكومة الشرعية لليمن، الأمر الذي كان يمكن أن يؤدي إلى تجزؤ المؤسسات اليمنية. ويحدونا الأمل في أن تفسح التطورات الأخيرة التي أسفرت عن الانسحاب الجزئي للقوات الانفصالية من مواقع الحكومة في عدن المجال لتعزيز الحوار وإبداء التزام حقيقي بتحقيق المصالحة، وهو ما سيكون له أثر إيجابي على عملية السلام التي تدعمها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع المقترح عقده ضروري ويأتي في الوقت المناسب. بيد أننا نود الإعراب عن قلقنا العميق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها في السويد، بسبب المواقف المتزمتة للأطراف، والكيفية التي لا يزال الجمود يقوض بها الزخم المتولد عن عملية السلام ومصداقيتها، وينال من سمعة المنظمة.

وفي ظل هذه الظروف، نود أن نشدد على أنه من المهم أن يمارس المجلس والبلدان التي لها أكبر تأثير على الأطراف الضغط السياسي اللازم من أجل إعادة تأكيد التزامها بما تم الاتفاق عليه في ستوكهولم واتخاذ مواقف أكثر مرونة بشأن القضايا الحاسمة، مثل تكوين القوات المحلية وتوجيه إيرادات الميناء عن طريق المصرف المركزي.

كما يجب على المجلس أن يتبع نهجا متسقا فيما يتعلق بمسؤوليته عن حماية المدنيين اليمنيين، ولا سيما عندما يواصل جميع أطراف النزاع انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونشدد أيضا على أهمية معالجة الحالة الإنسانية في نفس الوقت، وهي حالة يبدو، كما سمعنا للتو من السيدة ميولر، أنها آخذة في التدهور. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء المعدلات المقلقة من انعدام الأمن الغذائي، وتفشي الأمراض مثل الكوليرا، وتدهور المؤشرات الاقتصادية التي تعمق معاناة الشعب اليمني.

وإزاء تلك الخلفية المأساوية، نود أن نعرب عن تأييدنا الكامل للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة والوكالات الأخرى المنتشرة في اليمن في المجال الإنساني، ونكرر تأكيد الواجب الأخلاقي والقانوني المتمثل في السماح بالوصول إلى المحتاجين من دون عائق. ولهذا السبب لا نزال نتوقع أن يتم التنفيذ الكامل للاتفاق الأخير بين برنامج الأغذية العالمي والسلطات التابعة للحوثيين بشأن اختيار الجهات المستفيدة من المساعدة الإنسانية وتسجيلها. وبالمثل، شأننا شأن الوفود الأخرى، وتمشيا مع الملاحظات التي أدلت بها السيدة ميولر، ننتظر دفع المبالغ التي تم التعهد بها في مؤتمر المانحين الذي عقد في شباط/فبراير لضمان عدم تعطيل عمليات خطة الاستجابة الإنسانية أكثر من ذلك.

وأخيرا، فإن إيماننا بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع الدائر في اليمن يجبرنا على مواصلة دعم عمل المبعوث الخاص بنشاط لإنهاء النزاع ومعاناة الشعب اليمني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): في البداية، أتوجه إليكم، معالي السفيرة فرونيتسكا، بالتهنئة على توليكم رئاسة أعمال المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم ولوفد جمهورية بولندا الصديقة كل التوفيق والنجاح. والشكر موصول للسيد المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفث، والسيدة الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، أورسولا ميولر، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن ما يجري حاليا من تطورات في المشهد اليمني إنما يعقد الجهود الدولية وجهود هذا المجلس الموقر للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في اليمن، مبنية على المرجعيات المتفق عليها، وهي مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). كما أن ما يجري يطيل أمد ذلك النزاع وانقلاب الميليشيات الحوثية المسلحة المتمردة المدعومة من إيران، والذي نتجت عنه أزمة إنسانية كبيرة، واستعادة مؤسسات الدولة المختطفة، وتحقيق تطلعات الشعب اليمني في بناء يمن اتحادي جديد يعيش فيه الجميع تحت مظلة العدالة والمساواة والقانون، ويتحقق فيه السلام والأمن والتنمية.

إن ما تعرضت له العاصمة المؤقتة عدن ومؤسسات الدولة خلال الأيام القليلة الماضية هو تمرد مسلح على الحكومة الشرعية من قبل ما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات الحزام الأمني التابعة له، بدعم مالي ولوجستي وإعلامي من دولة الأمارات العربية المتحدة.

وتؤكد الحكومة اليمنية في هذا الصدد على موقفها المعبر عنه في البيان الصادر عن وزارة خاجيتها في ١٠ آب/أغسطس، والذي وصف بشكل صريح ما حدث في العاصمة المؤقتة عدن، وأشار إلى أن هذا التمرد المسلح يهدد بوضوح أمن اليمن واستقراره ووحدته، ويحرف البوصلة، ويخالف الهدف الرئيسي لتحالف دعم الشرعية في اليمن تجاه إنهاء الانقلاب وإنهاء التدخل الإيراني في اليمن وفي المنطقة. وما يجب قوله بوضوح أكثر اليوم أنه لولا الدعم الكامل الذي وفرته دولة الإمارات العربية المتحدة تخطيطا وتنفيذا وتمويلا لهذا التمرد، ما كان له أن يحدث، وأن هذا المخطط التمزيقي مستمر وفي تصاعد رغم كل دعوات التهدئة التي تقودها المملكة العربية السعودية الشقيقة. ولعل ما حدث يوم أمس ولا يزال مستمرا اليوم في محافظة أبين من هجوم على مقر الشرطة العسكرية ومعسكر قوات الأمن الخاصة والأمن العام وبقية مؤسسات الدولة خير دليل على ذلك.

وعليه فإن الحكومة اليمنية تُحمِّل المجلس الانتقالي الجنوبي ومن يدعمه ويسانده تبعات هذا التمرد المسلح. ونطالب دولة الإمارات العربية المتحدة بالوقف الفوري لدعم تلك المليشيات المتمردة والالتزام بأهداف التحالف وعدم الإيغال في دعم مخططات تهدد وحدة وأمن واستقرار اليمن وتشتت جهود المملكة العربية السعودية، قائدة التحالف في مواجهة المشروع الإيراني في اليمن والمنطقة.

ثمنت الحكومة اليمنية الموقف المميز والصادق للمملكة العربية السعودية الشقيقة الذي عبر عنه خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وبيانات التحالف العربي لدعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، وفي مقدمتها بيان التحالف الحازم بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٩ والذي طالب المليشيات المتمردة بالانسحاب من كافة المؤسسات المدنية والمعسكرات التي استولت عليها، وعودة قوات الحكومة الشرعية إلى المواقع التي تمت السيطرة عليها، وضرورة تسليم السلاح الذي تم الاستيلاء عليه، والتوقف عن التدخل في مهام وأعمال مؤسسات الدولة، وكذلك التوقف عن كافة الانتهاكات بحق المواطنين الأبرياء والقيادات العسكرية والأمنية والمدنية في كافة المناطق التي ترتكبها مجاميع المجلس الانتقالي، والكف عن إقحام مدينة عدن وسكانها المسالمين في مخاطر الانزلاق في دوامات الفوضى والاقتتال.

وعبرت الحكومة اليمنية عن ترحيبها بالدعوة الصادرة عن وزارة خارجية المملكة العربية السعودية للحكومة اليمنية ولكافة الأطراف للانعقاد في جدة بما يحقق الحفاظ على الثوابت الوطنية، وتعاملت معها بإيجابية ومرونة عالية، إدراكا منها لحرص المملكة وصدق نواياها، إلا أنه وبالرغم من ذلك فقد استمرت

قوات المجلس الانتقالي المسنودة إماراتيا في تصعيدها الميداني والعسكري على كافة الأصعدة، وعليه فإننا نجدد رفضنا وإدانتنا لاستمرار تقديم الدعم الإماراتي المالي والعسكري لقوات المجلس الانتقالي الخارجة عن القانون والدولة في اليمن، ونجدد مطالبتنا بإيقافها بشكل فوري وكامل

تؤكد الحكومة اليمنية مجددا أهمية تنفيذ اتفاق ستوكهولم بكافة مكوناته، وعلى وجه الخصوص اتفاق الحديدة، الذي يعد خطوة متقدمة لتأسيس بناء الثقة نحو تحقيق السلام المستدام في اليمن المبني على المرجعيات المتفق عليها، وتخفيف المعاناة الإنسانية لشعبنا اليمني، وتدعو إلى تنفيذ عمليات إعادة الانتشار وفقا لمفهوم العمليات المتفق عليه وتطبيق آلية الرقابة الثلاثية على كافة تلك العمليات.

لقد دق ناقوس الخطر بشأن تدهور الحالة الفنية لخزان النفط العائم ”صافر“ في ميناء رأس عيسى والذي يحتوي على ١ ٠٠٠ ١٤٠ برميل من النفط الخام، وقد خاطبت الحكومة اليمنية الأمم المتحدة ووكالاتها منذ مطلع آذار/مارس الماضي بشأن ذلك، وتطلب من الأمين العام للأمم المتحدة ومن مجلسكم الموقر التدخل، وبشكل عاجل لاتخاذ الإجراءات اللازمة والمطلوبة للضغط على المليشيات الحوثية للسماح بدخول الفريق الفني لإجراء عمليات التقييم الفني، والبدء بعمليات تفريغ وصيانة الخزان بأسرع وقت ممكن، حيث يؤسفنا أنه بعد مرور أكثر من شهرين لم تتم بعد مهمة الفريق الفني، ولا تزال مرهونة بتمكين المليشيات الحوثية للفريق للوصول إلى خزان صافر العائم، متجاهلة تبعات وعواقب حدوث تسرب نفطي بهذا الحجم، والذي سيصل أثره الكارثي إلى شواطئ كل الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، ناهيك عن تأثير ذلك على خطوط التجارة الدولية في المنطقة، والأضرار الاقتصادية والبيئية التي ستطال الفئات السكانية المعتمدة على الصيد البحري كوسيلة لكسب الرزق.

لا تزال المليشيات الحوثية المسلحة تمارس كافة نواع الانتهاكات في خرق فاضح وواضح للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان حيث تقوم بالاعتقال التعسفي والاختطاف وسوء المعاملة، وتغييب الإجراءات القانونية السليمة في حق الكثير من المدنيين من أبناء الشعب اليمني. وتستمر في الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية في كافة المناطق التي تخضع لسيطرتها وبأعداد كبيرة في محافظتي الحديدة وتعز، وكذلك في القرى الواقعة على طول ساحل البحر الأحمر حيث قتل ما لا يقل عن ١٧٢ مدنيا وأصيب ١٣٦ شخصا جراء الألغام الأرضية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، إضافة إلى تجميع وإطلاق الأجهزة المتفجرة المرتجلة في البحر مما يؤثر على خطوط الشحن التجاري الدولية في البحر الأحمر, وتستمر في تقييد حركة المدنيين في محافظة تعز وما حولها من خلال الحواجز والخنادق والقناصة، بل وحتى نساء اليمن لم يسلمن من انتهاكات تلك المليشيات المسلحة.

وتقوم تلك المليشيات بعرقلة توزيع المساعدات الإنسانية عبر اعتقال وتخويف العاملين في المجال الإنساني، والاستيلاء غير القانوني على ممتلكاتهم الشخصية؛ وكذلك الممتلكات الخاصة بالمنظمات الإنسانية في صنعاء، وعدم احترام استقلال هذه المنظمات، ولا سيما من خلال فرض قوائم المستفيدين واستخدام أعمال العنف والإكراه في نقاط توزيع المساعدات وفرض العديد من العوائق الإدارية والبيروقراطية ما ينعكس بشكل كارثي على الفئات المستفيدة من هذه المساعدات، حيث تحاول المليشيات الحوثية استخدام الجوع كوسيلة لفرض أجندتها الطائفية المسلحة.

تدين الحكومة اليمنية بأشد العبارات استهداف المملكة العربية السعودية الشقيقة من قبل المليشيات الحوثية المسلحة والتي كان آخرها استهداف حقل الشيبة النفطي السعودي وتؤكد رفضها المطلق لاستخدام أراضي الجمهورية اليمنية من

قبل المليشيات الحوثية كمنصة لإطلاق الصواريخ باتجاه دول الجوار.

في خطوة لافتة قامت المليشيات الحوثية بتطبيع علاقاتها مع النظام الإيراني ونقلها إلى العلن من خلال تعيين ما يسمى سفير الجمهورية اليمنية لدى النظام الإيراني وهو ما ترفضه الحكومة اليمنية بصورة قاطعة وتطلب من هذا المجلس الموقر رفض هذه التصرفات من قبل تلك المليشيات ومن قبل النظام السياسي في إيران، وإدانتها باعتبارها مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وتشكل بادرة خطيرة تضفي شرعية على الوجود المليشياوي المسلح وهو ما يتنافى مع الحقوق السيادية للدول.

لقد حان الوقت لهذا المجلس الموقر لتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراته ذات الصلة بالوضع في اليمن، وإنهاء معاناة الشعب اليمني جراء تلك الحرب الظالمة التي شنتها المليشيات الحوثية المدعومة من إيران والتي تدخل عامها الخامس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل اليمن على بيانه.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.